

أفكار مغلوبة حول الدعارة



#كافح_الدعارة
#كافح_الاتجار

” الدعارة مهنة، وأقدم مهنة بالتاريخ “

لكي نعتبر نشاطاً معيّناً كمهنة، يجب أن يؤمّن هذا النشاط الحدّ الأدنى من الكرامة الإنسانية والأمن الذاتي. إنما في مجال الدعارة تتعرّض نسبة كبيرة من النساء إلى كافة أشكال العنف الجسدي والمعنوي والجنسي على يد مشتري الجنس والقوادين والمتاجرين بالبشر. فعلى سبيل المثال، تشير الدراسات إلى أنّ نسبة الوفيات بين النساء في الدعارة ٤٠ مرّة أكثر منها لدى غيرهنّ من النساء. لو الدعارة مهنة، لكانت طُرحت كخيار مهني أمام الأجيال القادمة، شبّاناً وشابات، ولكانت علّمت في المعاهد والجامعات. إنّ قَدَم مجال الدعارة لا يبزر القبول بها كظاهرة حتميّة للمجتمعات. فالجريمة، والعبودية، والبيدوفيليا ظواهر موجودة أيضاً منذ القدم.

الدعارة ليست أقدم مهنة، عمل القواد هو الأقدم.

كثيرة هي "الأساطير" أو الأفكار الشائعة التي تنسج آراءنا وتصوّراتنا عن عالم الدعارة وما فيه وكيف يجب أن يكون أو لا يكون. في ما يلي بعض من هذه الأفكار الأكثر تداولاً بين الناس، تلحق كلّ واحدة منها إضاءة سريعة على شوائبها وعدم صحتها كي لا يستمرّ المجتمع في تبنيها على شكل مسلمات غير قابلة للنقد أو حقائق لا تحتمل التشكيك.

تأتي هذه التوضيحات في إطار العمل على مكافحة الاستغلال الجنسي للنساء والاتجار بهنّ في منظمة "كفى عنف واستغلال" مع إطلاق حملة "الهوى ما بينشرى" في العام ٢٠١٤.

” الدعارة حرّية جنسيّة وحق للمرأة بالتصرّف بجسدها “

هناك فرق بين الجنس والدعارة، بين امرأة تتمتع بحياة جنسية حرّة وبين امرأة يُفرض عليها الجنس بقوة المال لأنها بحاجة إليه. لو كان هناك رغبة حرّة ومتبادلة بإقامة علاقة معيّنة، لم دفع المال؟
فمن خلال المال، يطلب الشاري الخدمات الجنسية التي يريدّها هو وليس التي ترغب بها المرأة.
فيجب ألا ننسى أنّ الدعارة تعبير عن جنسانية الرجل، وليس عن جنسانية المرأة.

٨٠٪ من مشتري الخدمات الجنسية الذين قابلتهم "كفى" يشاهدون الأفلام الإباحية والعديد منهم أقروا بأنهم يعيدون تمثيل المشاهد مع النساء في الدعارة

” الدعارة خيار حرّ للنساء “

الدعارة ليست موجودة لأنّها خيار إنّما موجودة بسبب غياب الخيارات الأخرى. فالغالبية الساحقة من النساء في الدعارة دخلن هذا المجال بسبب الفقر والحاجة الملحة للمال وظروف اجتماعية وشخصية صعبة، مثل التعرّض لاعتداءات جنسية وجسدية، ممّا جعلهنّ أكثر عرضة لاستقطاب القوّادين والمسهّلين لهنّ حيث أنّ معظمهنّ دخلن هذا المجال عبر تشجيع أو استقطاب ما.
كما أنّ معظم النساء دخلن الدعارة دون سنّ الـ١٨، أي كنّ لا يزلن مراهقات وطفلات، الأمر الذي يتنافى مع إمكانيّة القرار الحرّ.

أكثر من ٩٠٪ من النساء في الدعارة عبّرن عن رغبتهنّ بمغادرتها

” لو لم تعرض المرأة خدماتها لما كان هناك دعارة “

إنّما العكس هو الصحيح. فلو لم يكن هناك طلب من مشتري الخدمات الجنسية لما كان هناك دعارة وسوق يؤمّن النساء والفتيات من مختلف الجنسيات والأعمار لتلبية حاجات الزبائن. من الناحية الاقتصادية البحتة، المعادلة بسيطة: لا طلب لا عرض.

NO DEMAND NO SUPPLY

” للرجل شهوة جنسية كبيرة يجب أن يلبيها “

في الواقع نحن نربّينا على الاعتقاد أنّ للرجل شهوة جنسية لا يستطيع السيطرة عليها وأنّه يجب إشباعها حتّى ولو اقتضى الأمر شراء خدمات جنسية لأنّ عدم تلبية هذه الشهوة يقود إلى مشاكل نفسية وعواقب اجتماعية وخيمة، مثل ارتفاع نسبة الاعتداءات الجنسية والاعتصاب.

ببساطة، إنّ هذا التفكير يعكس مرّكبات اجتماعية ونظرة سلبية إلى الرجل نفسه باعتباره كائناً تتحكّم به غرائزه وحاجاته الجنسية من دون أن يملك أيّ قدرة على السيطرة عليها أو حدّ أدنى من الإرادة.

كثير من الرجال لا يقومون بشراء خدمات جنسية، فهل هذا يعني أنهم يعانون من نقص في الرغبة؟

” تنظيم الدعارة من شأنه أن يحمي النساء “

تشريع الدعارة يعني تشريع عمل القواد والمؤسسات التجارية التي تستفيد من الدعارة، مثل السوبر نايت كلوب وبيوت الدعارة، فتصبح الدول التي تشجع الدعارة ملاذاً آمناً للقوادين والمتاجرين بالنساء ومشتري الخدمات الجنسية.

تشريع الدعارة اعتراف صريح بأن المرأة يمكن بيعها، وإخفاءً للاستغلال والعنف المتلاصقين بالدعارة.

تُستعمل في بعض الأحيان مصطلحات مثل العمل الجنسي وعاملات الجنس في محاولة لإزالة الوصمة الاجتماعية عن الأشخاص في الدعارة، إلا أن الوصمة تبقى والواقع الاستغلالي يبقى مهما تمّ تلطيف العبارات. ففعل الدعارة بحدّ ذاته لن يتغيّر مهما تغيّرت أطره التنظيمية إذ سيحصل دوماً في غرف مغلقة سواء أكانت الدعارة مشرّعة أم لا.

” إلغاء الدعارة يؤدّي إلى ازدياد الاغتصاب “

كثُرَ يعتقدون أنّ إلغاء الدعارة سيؤدّي إلى تضاعف عدد جرائم العنف الجنسي والاغتصاب، وأنّ وجودها يشكّل متنقّساً لتفريغ الطاقة الجنسية الموجودة عند الرجال، إلّا أنّ الواقع لم يثبت ذلك، بل على العكس.

ففي الدول التي شرّعت الدعارة ونظّمتها، لم تختفِ جرائم الاغتصاب، لا بل سجّل ارتفاع في نسبة الاغتصابات في بعضها.

**تشريع الدعارة يعزّز فكرة امتلاك جسد
المرأة وتسليعها ممّا يؤدّي إلى تنامي
العنف الجنسي ضدها**

” الاتّجار بشيء والدعارة شيء آخر “

تعرّف الأمم المتّحدة الاتّجار بالأشخاص بهدف الاستغلال الجنسي على أنّه استقطاب للضحّيّة عبر وسائل معيّنة، كاستغلال حالة ضعفها، لغرض استغلالها جنسياً. من هنا، يمكن لمس التشابه والترابط بين الاتّجار بالبشر والدعارة حيث أنّ معظم النساء المنخرطات فيها يتمّ استغلالهنّ موقعهنّ الضعيف، أو خداعهنّ، أو تهديدهنّ، أو ابتزازهنّ، لاستقطابهنّ أو إبقائهنّ في الدعارة بهدف استغلالهنّ جنسياً.

#كافح_الدعارة
#كافح_الاتّجار

”تجريم الدعارة يجعلها لامرئيّة وأكثر خطورة على النساء “

طالما أنّ مشتري الخدمات الجنسية يستطيعون الوصول إلى الدعارة بمختلف قطاعاتها، فهذا يعني أنّها ليست خفيّة وأنّها بمتناول الجميع، مشرّعة كانت أم لا. وليس صحيحاً أنّ تنظيم الدعارة أدّى إلى القضاء على الممارسات التي تحصل خارج الإطار التنظيمي والقانوني، إذ بقي القطاع غير الشرعي في الدول التي نظمت الدعارة موجوداً ومزدهراً، لا بل شكّلت تلك الدول ملاذاً لبعض المتاجرين بالنساء لأنّ نسبة الطلب على الخدمات الجنسية فيها ارتفعت.

ما يحمي النساء في الدعارة هو عدم
تجريمهنّ وتوفير البدائل لهنّ ومنع تسليعهنّ



ENOUGH VIOLENCE AND EXPLOITATION
منع العنف والاستغلال